جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية

المصرف التجاري العراقي حالة دراسية 2005 – 2015

غسان طارق ظاهر * ، علي كريم محمد
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/7/3
تاريخ التعديل : 2017/9/17
قبول النشر : 2017/9/25
متوفر على الأنترنيت :

الكلمات المفتاحية :
ادارة السيولة
الربحية
الرفع المالي
المخاطر المالية
عنصر الامان

الملخص

تعد موضوعة السيولة والربحية والرفع المالي في ظل ادارة المخاطر المصرفية من الموضوعات التي تحظى باهتمام الاقتصاديين، من خلال البحث في طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات لتحقيق التوازن والموائمة في ادارة السيولة لجانبي الموجودات والمطلوبات للبنوك، فضلا عن تحقيق عنصر الأمان، وبالتالي تشكل تلك المتغيرات الأقطاب الثلاثة، والتي لا يمكن لأي بنك الاستغناء عنها، وتتلخص فكرة البحث في تحليل ادارة السيولة لجانبي الموجودات ومكوناتها فضلا عن ادارة جانب المطلوبات والذي تمثل بإجمالي القروض قصيرة الاجل، فضلا عن تحليل اثر الرفع المالي في ربحية البنك التجاري العراقي، للمدة 2005-2015، من خلال بناء نماذج قياسية للمدة موضوعة البحث، وخلصت الدراسة الى تطابق اشارات المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية، لجميع النماذج، فضلا عن معنوية الاختبارات الاحصائية فيما يتعلق بالجانب الكمي، اما سلوك ربحية البنك التجاري فكان تصاعديا ناتج عن ضخامة الاستثمارات والتي شكلت الغالبية العظمى من اجمالي الموجودات، أي تحقيق البنك نجاحات في ادارة السيولة لجانب الموجودات، في حين اخفق البنك في ادارة جانب المطلوبات والذي انعكس على انخفاض الرافعة المالية.

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The liquidity and profitability of medicinal is placed under the management of the financial and banking risks of topics of interest to economists, through research in the nature of the relationship between those variables to balance harmonizing in the management of liquidity of the assets and liabilities of banks, as well as the factor of safety, and therefore constitute those variables three axes, which can be any bank indispensable, summed up the idea of the analysis of the liquidity management of both sides of the components as well as the management of assets and liabilities, which represent the total short-term loans, as well as the analysis of the impact of leverage in the profitability of the Commercial Bank of Iraq, for the period 2005-2015, through the building of standard models for the duration placed research, the study concluded that match the parameters with the logic of the signals economic theory, for all models, as well as moral, statistical tests with regard to the quantitative aspect, the behavior of the profitability Commercial Bank was the result of upward the large investments, which constituted the vast majority of the total assets of the bank, any successes in the management of liquidity assets side, while the World Bank failed in the management of the liabilities, which is reflected in the low leverage.

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي احد اهم القطاعات الرئيسة في السياسة الاقتصادية، أذ يمثل احد اذرع النظام المالي، وهو عبارة عن مؤسسة تمد الاقتصاد بتيار متدفق من موارد المالية، وبالتالي تطور هذا القطاع يعكس الصورة المشرقة لنمو البلد، لذا سعت البنوك التجارية عبر سياساتها الائتمانية الى مزيدا من التنافس في ما بينها لتقديم افضل الخدمات المالية بشكل اساسي لتعظيم ارباحها فهي بالأخير مؤسسات ربحية بامتياز حكومية ام قطاع

* Corresponding author : E-mail addresses : Dr.Ghassan79@yahoo.com .
© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-1/42-53

خاص على حد سواء، يتطلب عمل البنوك التجارية خلق حالة من التوازن في ادارة سيولته لجانبي المطلوبات والموجودات لمواجهة أي التزامات ، فقد تتعرض البنوك الى سحوبات مفاجئة او لربما حالة اقتصادية طارئة الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى التعثر او تهديد المركز المالي وهو ما يتعلق بالموائمة بين السيولة ومتطلبات الاحتياطي.

تدور فكرة البحث في تحليل الميزانية العمومية لاحد البنوك التجارية في العراق، فيما يتعلق بإدارة السيولة لجانبي المطلوبات والموجودات وبيان الرافعة المالية ودورها في التأثير بربحية العينة، من خلال دراسة تحليلية للسيولة والربحية والرفع المالي وكيفية ادارة المخاطر المصرفية والحد منها، وقد قام البحث على جملة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها من خلال فرضية البحث. وعليه قسم البحث إلى ثلاثة محاور يتناول الأول منها منهجية البحث فيما تضمن الثاني الإطار النظري للبحث وخصص المحور الثالث بالتحليل التطبيقي واختتم المحور الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

تلخصت مشكلة البحث بمجوعة من الاسئلة هي :

1- هل ان المصرف التجاري لديه القدرة على ادارة السيولة المصرفية وبالتالي تعظيم ارباحه؟

2- هل يؤثر الرفع المالي في ربحية المصرف التجاري؟

أهداف الدراسة

1- تقييم الاداء المالي للمصرف التجاري من خلال تحليل لجانب المطلوبات والموجودات ومن ثم الاعتماد على مؤشر الرفع المالي في بيان ادارة السيولة المصرفية للمصرف التجاري.

2- تحليل طبيعة العلاقة من خلال النماذج القياسية بين الموجودات المصرفية والمطلوبات والرفع المالي كمتغيرات توضيحية في ربحية المصرف كمتغير تابع.

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من الدور الريادي الذي تلعبه المصارف التجارية في حقن الاقتصاد بالموارد المالية من خلال ادارة السيولة في خضم البيئة التنافسية للبنوك وبالتالي لتصدير مزيج من الخدمات الى المستفيدين، والبنك التجاري احد هذه البنوك المعول عليه في رفد الاقتصاد العراقي بالموارد المالية لا سيما ما يشهد العراق من ازمة سيولة حادة .

فرضية الدراسة

تتمثل الفرضية في أنّ بعض البنوك التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها –جانب الموجودات -وبالتالي ايجاد توافق بين سيولتها وبين الربحية من جهة اخرى، وعدم قدرتها على ادارة وتوفير السيولة في جانب المطلوبات اي استحداث أنواع جديدة من الودائع، الامر الذي انعكس على انخفاض مؤشر الرافعة المالية للمدة 2005-2015.

حدود الدراسة

شملت الحدود الزمانية المدة 2005-2015، أمّا الحدود المكانية فقد تحدّدت المصرف التجاري العراقي .

الاطار النظري
(السيولة, الربحية , الرفع المالي)

اولا : مفهوم السيولة

يشير مفهوم السيولة المصرفية الى "قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع".(الحسيني، الدوري، 2000 :93) . كما عرفت ايضا بأنّها "امكانية تسديد جميع الالتزامات التجارية نقدا من قبل البنك، والاستجابة لطلبات الائتمان، كمنح قروض جديدة الامر الذي يتطلب توفير نقد سائل، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.(أبو حمد، 2002 : 185) . وتعرف ايضا على انها " سرعة تحويل الأصول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة بعض الالتزامات في مواعيدها دون تأخير".(الهواري، 1978: 60).

ويشار الى السيولة بانها توافر الاموال أو اتاحتها للوفاء بجميع الازمات (التدفقات النقدية)سواء داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف عند استحقاقها ويتم استيفاء الالتزامات من خلال التدفقات النقدية على ان تستكمل تحويل الاصول بسرعة وبسيولة إلى نقد أو من خلال قدرة المؤسسة على الاقتراض. (Bank of Jamaica, 1996,- www.boj.ory.im :1) . اما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بانها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتوفيق أوضاعها .وبالمثل صندوق النقد الدولي فانه يعرف السيولة أيضاً على انها قدرة المؤسسات للوفاء بالتزاماتها

المتفق عليها في الوقت المناسب. (Kleopatranikolaou , 1008/ February 2009)

أهمية السيولة

للسيولة المصرفية اهمية بالغة نشير الى اهمها :

1- دعم الثقة والذي يعد اهم مميزات السياسة الائتمانية من خلال الايفاء في الزمن المحدد بالالتزامات.

2- العوائد المتحققة من الخصم النقدي عند منح المستفيدين عند شرائهم للسلع والمواد الاخرى .

3- مواجهة الازمات الطارئة او السحوبات المفاجئة للإيداعات.

ثانيا : مفهوم الربحية

ينصرف مفهوم الربحية الى كلمتين هما الربح والقدرة، اذ يشير مصطلح الربح الى قدرة سلطة الكيان التجاري على تحقيق الارباح. اما القدرة فيدل على اداء الكيان التشغيلي، ويمكن تعريف الربحية الى انها "القدرة على استثمار الاموال لتحقيق العوائد من استخدامها (Monica Tulsian , 2014: 19).

يشير مفهوم الربحية الى شيء نسبى بينما الارباح مطلقة، على الرغم من كون المفهومان مترابطان مع بعضهما الا انهما (الربح بالربحية) مختلفان، وبعبارة اخرى، على الرغم من الطبيعة النوعية لكل منهما الا ان لكل مفهوم دورا متميزا فى مجال الاعمال. ان ارتفاع الارباح لا يشير دائما الى الكفاءة التنظيمية السليمة للكيان التجاري، على عكس الربحية والتي تشير الى القدرة التنظيمية للكيان التجاري، والتي تعكس على اساسها الكفاءة التشغيلية والمالية، ولقياس كفاءة المنظمة من خلال قياس انتاجية راس المال المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية، يعد تحليل الربحية احد افضل التقنيات، لذا يمكن ان نعرف الربحية على انها مؤشر للكشف عن المركز المالي والقدرة والكفاءة للكيان التجاري، اما من الناحية المحاسبية فيشير الى" مقدار الفرق بين الايرادات الكلية والمصروفات الكلية في فترة زمنية معينة" (الكروي , 2009 : 245).

العوامل المؤثرة على الربحية :

1- التسويق وحجم المبيعات للوحدة الواحدة دالة على ربحية الكيان التجاري.

2- تؤثر التكاليف على الربحية بشكل عكسي فارتفاع التكاليف يخفض من حجم الربحية والعكس صحيح.

3- تكلفة الفرصة البديلة للكيان التجاري في ظل توافر الفرص البديلة لاستخدام السيولة.

4- المنافسة الشديدة للكيانات التجارية المماثلة.

5- جودة الخدمة المصرفية، فضلا عن الثقة الممنوحة للعملاء.

6- الضريبة المباشرة على الأرباح .

7- الارباح المحتجزة .

8- الاحتياطي القانوني الالزامي يؤثر بشكل عكسي على الربحية.

❖ **العلاقة بين السيولة والربحية**

يبحث صانعوا القرار المالي عن الموازنة بين ادارة السيولة والربحية، مع الحفاظ على ذلك التوازن، الامر الذي يشكل صعوبة بالغة، وذلك لأن ادارة السيولة وتوفيرها قد يفضي الى نتائج سلبية على الربحية، لذا فان صانع القرار المالي عليه ان يفاضل بمعادلة شديدة الصعوبة بين تحقيق الربحية او توفير السيولة، وطبعا تأخذ الخبرة دورها في هذا المجال فضلا عن الظروف الاقتصادية المحيطة، اضافة الى ان ادارة السيولة حسب الاجل قصيرة ام طويلة الاجل، وربما يشار للوهلة الاولى الى خضوع القرار المالي الى تأثير جانب الطلب على السيولة اكثر من جانب العرض، الا ان كلمة الفصل ستكون للخبرة المكتسبة, اضف الى ذلك مشكلة التعثر المصرفي والذي تعاني منه اغلب البنوك بسبب عدم قدرة المقترضين عن سداد القرض في الوقت المحدد مما يهدد البنوك بالإفلاس, او استثمار رؤوس الاموال في استثمارات تعود بعوائد منخفضة، وهناك عوامل اخرى كثيرة تؤثر في الربحية تضاف الى الحوكمة او المؤثرات الداخلية للبنوك، منها القرار الحكومي والضرائب والازمات الطارئة.....الخ. ولتحقيق اعلى مستوى ربحية يجب توظيف كمية اكبر من الاموال في نوعية قروض ذات عوائد مرتفعة، مع اعتماد سياسة سعر الفائدة المتغير او ما يطلق عليه سعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي فان إدارة الموجودات يتطلب من البنوك التجارية توزيع رؤوس الاموال بطريقة تضمن تحقيق اعلى العوائد، في ظل حدود المقبولة للمخاطر. (شوقي حسين ، 1980 : 120).

ثالثا : مفهوم الرفع المالي وعلاقته بالربحية

هنالك تعريفات عدة للرفع المالي، منها انه" استخدام اموال الاخرين (الاقتراض) لتعظيم الارباح في عمليات الشركة" (الزغبي ، 2000: 279)، وهو عبارة عن نسبة القروض الى

الخصوم، ويشار الى انه الانغماس في مزيد من المخاطر من اجل تعظيم الارباح. ان الغاية من الرفع المالي هو قياس مدى تعرض الشركة الى المخاطر المالية، من خلال قياس درجة التغير في عوائد الاسهم من أرباح التشغيل الناتجة عن التغير في نسبة أرباح التشغيل قبل الفوائد، وينظر اليه بانه تشغيل اموال الآخرين لتحقيق الربح، اذ يتضمن الاقتراض وزج تلك الاموال في مشاريع اكثر ربحية بغية تحقيق منافع مادية للمساهمين، وترتفع الرافعة المالية مع زيادة استخدام مصادر التمويل الخارجي.

تعد العوائد المالية نقطة الارتكاز في الرفع المالي، فكلما ارتفعت العوائد، ارتفعت معها معدلات الرافعة المالية، وعليه ترتفع درجة المخاطرة للكيان التجاري، كالتعثر في تسديد الفوائد وقت الاستحقاق، الامر الذي يؤدي ما يسمى بمخاطر التمويل، مما يشير الى بذل جهد أكبر لرفع سقف المبيعات، لتعويض الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر وكمية الاموال الخاضعة للضريبة على النشاط التجاري، وبالتالي تحقيق ارباح موازية لخسائر المخاطر. (الشديفات , 2001: 263)، والرفع المالي سلاح ذو حدين ممكن ان يؤثر في عوائد الشركة طرديا من خلال:

- رفع عوائد حصص المساهمين وهو الفرق بين كلفة الرفع المالي وعائد الاستثمار· .
- حسن ادارة الكيان التجاري من خلال الشروع بنظام الحوكمة الرشيدة لضمان حقوق الدائنين.
- الاستفادة من تقلبات القوة الشرائية في اوقات التضخم·

وممكن ان يؤثر الرفع المالي سلبيا على ادارة السيولة فيما اذا:

- انخفض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردود الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.
- ارتفع نفوذ الدائنين في ادارة الشركة او سياستها الداخلية· .
- يؤثر الرفع المالي وبقوة معاكسة في اوقات التضخم وما يتبعه من انخفاض القوة الشرائية للنقود والذي تضطر الشركة دفع مزيد من الاموال بمقدار انخفاض القوة الشرائية.
- بالرغم من المزايا المتحققة للرافعة المالية، الا انها تظل مؤشرا سلبيا على المركز المالي للشركة لأنه اقتراض، وغالبا ما تلجأ الشركات للاقتراض عند افلاسها.

الاطار العملي

صياغة وتحليل المتغيرات النقدية للمصرف التجاري 2005-2015

يعد المصرف التجاري العراقي احد الكيانات التجارية التي مارست اعمالها بعد عام 2003، اذ افتتح المصرف براس مال مقداره 96.1 مليون دولارا أمريكيا، ثم حصل تطور ملحوظ راس مال المصرف نتيجة تطور سياستهم الائتمانية ليصل الى 427.35 مليون دولارا أمريكيا عام 2008، الامر الذي انعكس على ارتفاع حقوق المساهمين عام 2010 لتصل الى 1.5 مليار دولارا أمريكيا، الا ان النقطة الفاصلة في عمل المصرف والذي يعد بداية النجاح هو توقيعه مع 17 وكالة كبرى فيما يخص فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل تجارة الصادرات والاستيرادات في العالم، ويعد المصرف من بين المصارف العراقية الأولى التي حصلت على هذه الميزة، ويمكن وصف سياسة المصرف الائتمانية بانها حذرة اتجاه المخاطر، وهذا ما انعكس على جودة الخدمة المقدمة للزبائن ويعد المصرف من الذين قدموا نظام مؤتمن بالكامل، فضلا عن تميزه بإصدار بطاقات الائتمان الفيزا كارد، والتعامل مع الصراف الالي ATM، عبر فروعه الممتدة في العراق. ونقوم حالياً بنشر أجهزة الصرف الآلي الخاصة بمصرفنا عبر أرجاء العراق.

اولا : المتغيرات النقدية

1- الموجودات

تشير بيانات الجدول ادناه الى ان اجمالي موجودات المصرف التجاري اتخذت مسارا تصاعديا، الامر الذي يدل على النجاح النسبي لسياسة المصرف الائتمانية في استقطاب الموجودات والمتمثلة بمتغيرين هما النقدية وحجم الاستثمارات، حسب بيانات الجدول الاتي:

جدول (1) موجودات ومطلوبات المصرف التجاري 2005-2015

Profits	Leverage	loans	Investment	Cash balance	liabilities	Assets	Years
93.488	18.323	21.719	9.806	108.726	25.044	118.532	2005
99.668	20.075	25.17	93.512	31.861	25.706	125.374	2006
132.521	14.928	23.282	120.548	35.405	23.433	155.954	2007
164.971	5.785	10.132	126.325	48.778	10.143	175.114	2008
176.036	3.644	6.659	159.525	23.171	6.66	182.696	2009
175.542	0.470	0.829	133.588	42.783	0.359	176.371	2010
223.505	0.369	0.829	115.41	108.924	0.829	224.334	2011
300.7	1.298	3.956	112.852	191.803	3.956	304.656	2012
300.7	1.298	3.956	112.852	191.803	3.956	304.656	2013
407.706	1.724	7.154	280.262	134.597	7.154	414.86	2014
367.422	2.417	9.101	231.149	145.373	9.101	376.523	2015

المصدر: المصرف التجاري العراقي، الميزانيات العمومية سنوات مختلفة.

تشير بيانات الجدول 1 الى ان اجمالي الموجودات بلغ 118.532 مليون دينار عام 2005، لترتفع الى 176.371 مليون دينار عام 2010، لترتفع بعد ذلك الى 414.86 مليون دينار عام 2014 لتشهد تراجعا للسنة الاخيرة الى 373.523 مليون دينار عام 2015 ويمكن ان يعود ذلك لتأثر عملاء المصرف التجاري بالأحداث الامنية التي يشهدها العراق، ويمكن بيان ذلك من خلال الاتجاه الخطي التصاعدي عير الزمن للموجودات حسب الشكل البياني الاتي :

شكل (1) الاتجاه الخطي للموجودات 2005- 2015

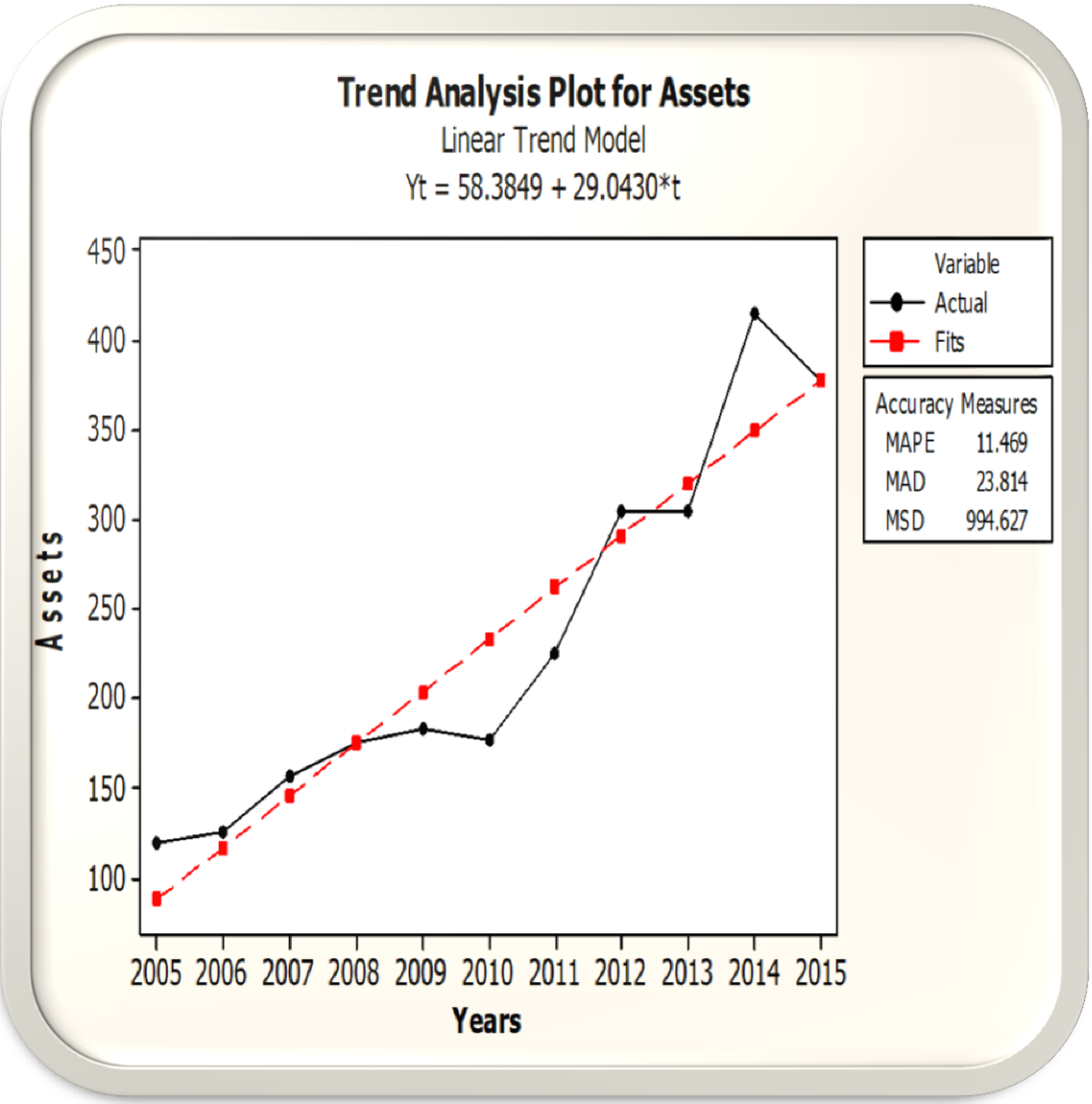

تشير بيانات الجدول 1 الى ان الرصيد النقدي شكل مسارا متذبذبا، اذ اتجه الى الانخفاض للسنوات الخمسة الاولى لعينة الدراسة، فقد بلغ 108.726 مليون دينار عراقي عام 2005 لينخفض بشدة الى ادنى مستوى له عام 2009 ليبلغ 23.171 مليون دينار عراقي وهذا مؤشرا على عدم قدرة المصرف على مواجهة التزاماته وهو في العموم مؤشرا على ضعف الاداء المالي للمصرف التجاري، وخلال السنوات اللاحقة حقق المصرف اجمالي رصيد نقدي 191.803 مليون دينار عراقي عام 2013 لينخفض بعد ذلك الى 145.373 مليون دينار عراقي عام 2015، هذه النتائج تشير إلى ان المصرف التجاري يتمتع بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة بذمته عند انقضاء اجل المطلوبات.

اما الاستثمارات طويلة الاجل من سندات حكومية واسهم فقد بلغت في 2015 , 749.375 مليون دينار عراقي اما الاستثمارات قصيرة الاجل/ حوالات خزينة بلغت 168.087 مليون دينار عراقي .

1- المطلوبات

تشير نظرية إدارة المطلوبات الى أنّ البنوك التجارية لديها قدرات في ادارة وتوفير السيولة لجانبي المطلوبات والموجودات، من خلال اصدار أنواع جديدة للودائع، من بيانات الجدول 1 يتضح تدني مستوى ادارة المطلوبات للبنك التجاري من خلال ضعف القدرة على تنويع محفظته المالية، اذ ان حجم مطلوبات اتخذت مسارا تنازليا، فقد بلغت 25.044 مليون دينار عام 2005

لتـنخفض الــى 0.359 مليـون دينــار عــام 2010، لترتفـع الــى 9.101 مليون دينار عراقي عام 2015، ويمكن ايضاح الاتجاه الخطي للمطلوبات من خلال الشكل البياني الاتي :

شكل(2)الاتجاه الخطي لمطلوبات المصرف التجاري 2005-2015

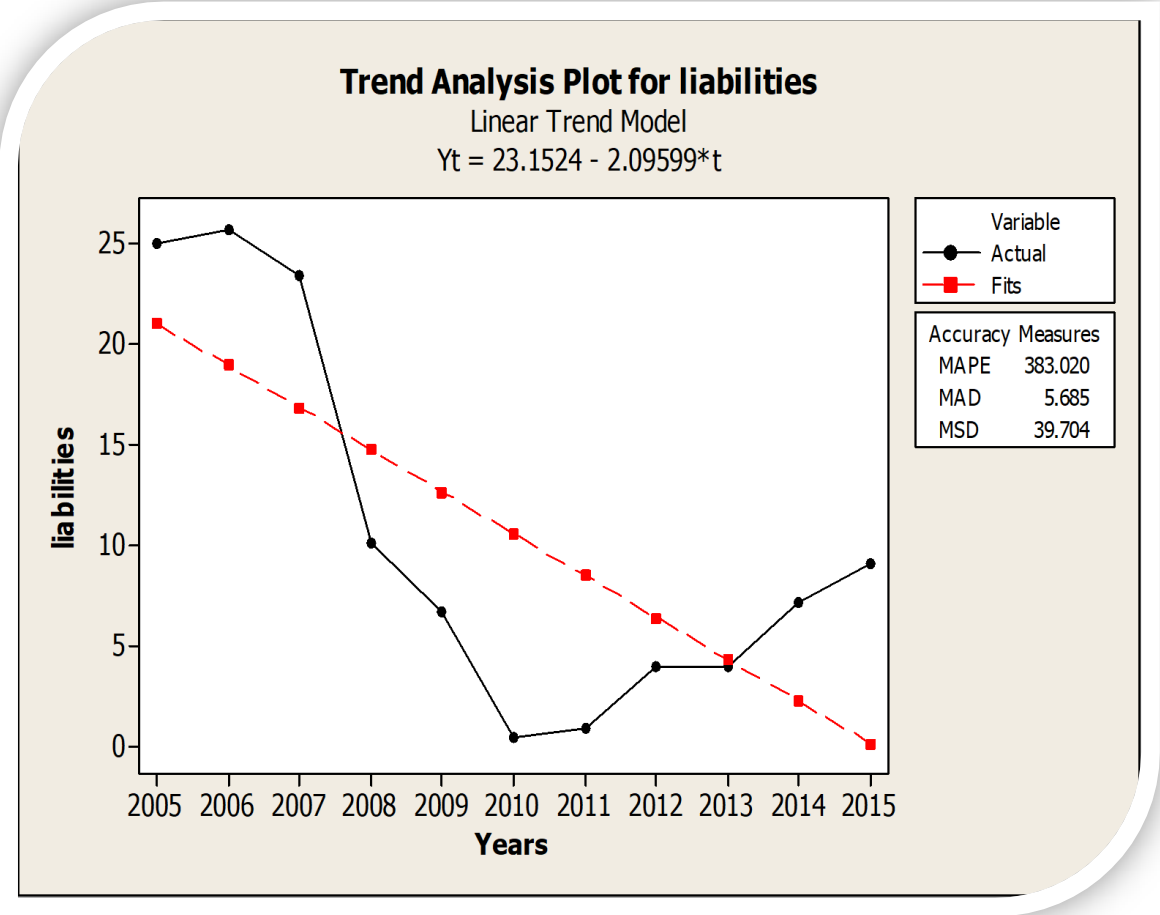

شـكلت القـروض الغالبيـة العظمـى مـن اجمـالي المطلوبـات وهذا ما ظهر في الميزانية العمومية للمصرف التجاري، وبشكل تنـازلي الامـر الـذي يـدل علـى ضـعف الاداء المـالي لجانـب المطلوبات نتيجة ضعف جودة الخدمة المصرفية، او للأسباب عدة، فقد شكلت اجمالي الرصيد مسارا تنازليا، اذ بلغ اجمالي القروض 21.719 مليون دينار عراقي عام 2005، لتنخفض الى 9.101 مليـون دينـار عراقـي عـام 2015، وهـذا مـا يوضـحه الجدول 1 لقيم الرفع المالي التي سنتعرض لها في الفقرة اللاحقة.

1- الرفع المالي

يشير الرفع المالي–كما مر سابقا - الى أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية لتعظيم الأرباح أو تخفيض الخسائر، وفي الغالب يشير الى نسبة الاقتراض إلى حقوق ملكية المؤسسات، اذ كلما ارتفعت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية ارتفع تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة او المؤسسة، من بيانات الجدول 1، نلاحظ الى ان الرفع المالي للمصرف التجاري سلك نفس سلوك اجمـالي القـروض لا نـه عبـارة عـن حاصـل القـروض الـى الموجـودات وعليـه اتخـذ مسـارا تنازليـا، فقـد شـكل مـا نسـبته 18.32% عام 2005، لينخفض الى ادنى مستوى لـه عـام 2011 ليبلغ 0.36%، ثم ارتفع مؤشر الرفع المالي الى 2.417% عام 2015، الا ان المؤشـر الـرئيس علـى الاداء المـالي للمصـرف التجاري هو ضعف السياسة الائتمانية للبنك ولا سيما في جانب المطلوبات وهو نـاتج علـى ضـعف جـودة الخدمـة في كسب اكبر عدد من الزبائن بسبب تنافسية المصارف التجارية الحكومية في استقطاب المودعين ولعامل الثقة الذي يشعر به الزبائن اتجاه المصارف الحكومية، وهذا ما يوضحه الشكل البياني الاتي:

شكل بياني (3) الرافعة المالية للمصرف التجاري 2005-2015

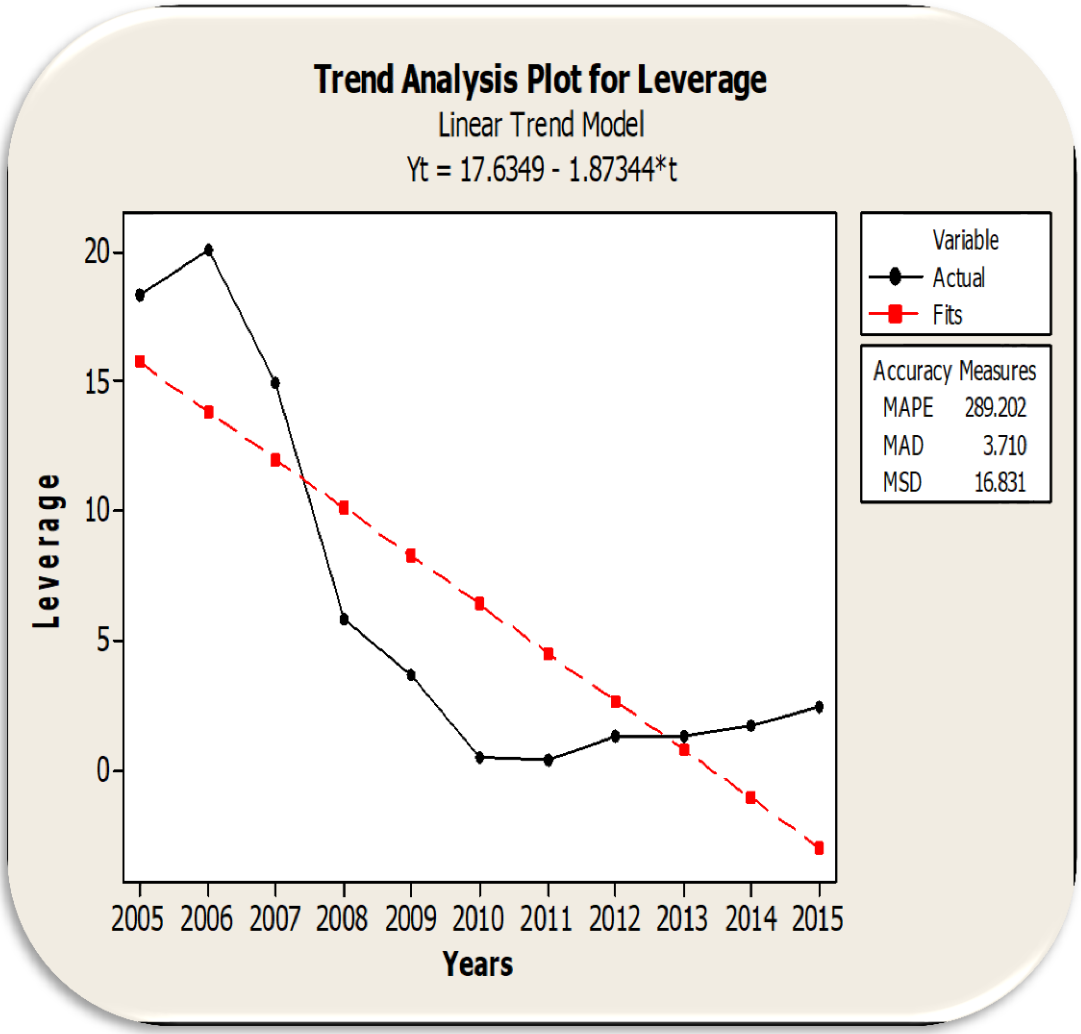

ثانيا: صياغة نموذج الانحدار

في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة الكمية بين بعض المتغيرات التوضيحية واثرها في المتغير التابع من خلال بناء نموذج انحدار وبأكثر من صيغة (الخطية ، لوغاريتمية، ونصف لوغاريتمية) ومن ثم اختيار افضل صيغة حسب معنوية النماذج المقدرة لبيان اثر تلك المتغيرات في المتغير التابع وحسب التوصيف الاتي :

جدول (2) متغيرات النموذج القياسي

المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية				
الربحية Pe	الموجودات Asst	المطلوبات Liab	الرفع المالي Lev	النقدية Moen	الاستثمارات Invs

اخضعت البيانات التي سبقت الإشارة إليها الجدول 1 الى مرحلة التقدير بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares، كونها تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز Best Linear unbiased Estimators (BLUE)، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab version 14 وتم بناء النماذج الاتية:(كوتسويانيس , 1991: 140)

1- اثر السيولة المحلية والرفع المالي على ربحية المصرف التجاري

بعد تقدير دالة الانحدار وبالصيغة الخطية تم التوصل الى:

The regression equation is

$$\mathbf{Pe = -3.307_{(t=0.152)(p=0.07)} + 1.0\ Ass_{(t=20.85)(p=0.00)} - 0.99Liab_{(t=-194.46.85)(p=0.00)}}$$

$$R^2 = 100.0 \qquad \overline{R}^2 = 100.0 \qquad F = 334.69 \qquad DW: 2.792$$

➢ **اختبارات النموذج**

أ- الاختبارات الاقتصادية:

توضح إشارات المعلمات المقدرة للنموذج توافقها مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ تشير الى العلاقة الطردية اجمالي الموجودات وربحية المصرف اي ان زيادة الموجودات بوحدة واحدة يرفع اجمالي الارباح 100%، في حين اشار النموذج الى العلاقة العكسية بين اجمالي المطلوبات والارباح اذ ان زيادة المطلوبات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مستوى الربحية بمقدار المعلمة 0.99.

ب- **الاختبارات الإحصائية والقياسية**:

1- اختبار t (t-Test): لبيان معنوية المعالم المقدرة وعند مقارنة قيمة t* المحتسبة البالغة 20.85، مع مثيلتها الجدولية لمتغيرات النموذج وبدرجة حرية n-k وعند مستوى معنوية:

1% = 2.82

5% = 1.83

10%= 1.38

نجد بأنها اكبر من القيمة الجدولية لذا نقبل الفرضية البديلة $H_1: bi \neq 0$ ونرفض فرض العدم $\mathbf{H_0: bi = 0}$ الدالة على معنوية معلمات النموذج.

2- معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) يشير النموذج الى القوة التفسيرية العالية بمقدار 100% مما يدل على ان عمل المصرف التجاري يتأثر بشكل كامل بالأصول المالية ولا يتأثر بالمتغيرات النوعية والكمية الاخرى وبالتالي هذه دلالة واضحة على تخلف السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في العراق التي تعتمد بشكل مباشر على الاقراض والاقتراض النقدي بشكل مباشر.

3- اختبار معامل التحديد ($\overline{R}^2$) Adjusted Coefficient of Determination

يشير هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للنموذج والتي بلغت 100%

4- اختبار F- Test : عند مقارنة قيمة (F*) المحتسبة البالغة 334.69، مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية :

1%= 8.02

5%= 4.26

نجد أن F <F* اكبر من القيمة الجدولية لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم مما يعني توفيق الباحث باختيار النموذج ككل.

5- اختبار Durbin – Watson test (DW)

نلاحظ ان قيمة اختبار– (D.W*) تشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية اذ بلغت 2.792 وبالتالي الحكم على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

2- اثر الرفع المالي على ربحية المصرف التجاري

تم اختبار اثر الموجودات النقدية ومطلوبات المصرف التجاري على ربحية المصرف في الفقرة السابقة، اما هذه الفقرة فقد خصصت لاختبار الرفع المالي على ربحية المصرف التجاري بالتحويل اللوغاريتمي وبالصيغة الخطية والتربيعية والاسية وتم التوصل الى الاتي :

جدول (2) نتائج تقدير الرفع المالي وربحية المصرف التجاري

الدالة	التقدير
الخطية	Log Prof = 5.552 – 0.2416 log leverage
التربيعية	Log Prof = 5.646 + 0.1558 log leverage – 0.1779 log leverage**2
التكعيبية	Log Prof = 5.784 + 0.1227 log leverage – 0.3874 log leverage**2 + 0.07202 log leverage**3

تشير نتائج الجدول(2) الى ان افضل تقدير هو بالصيغة الخطية لذا تم اعتماده لتفسير اثر الرفع المالي على ربحية المصرف التجاري وحسب المعادلة الاتية:

The regression equation is

$$\boldsymbol{Pe = 5.552_{(t=36.47)(p=0.00)} - 0.24Lev_{(t=-2.72)(p=0.02)}}$$

$$R^2 = 0.45 \qquad \overline{R}^2 = 0.39 \qquad F = 7.39 \qquad DW : 1.60$$

من نتائج التقدير الخطي اعلاه يتضح ان اشارة معلمة النموذج متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية اذ تشير الى العلاقة العكسية بين الرفع المالي وربحية المصرف التجاري، حيث ان ارتفاع نسبة الرفع المالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع ربحية المصرف بمقدار 0.24%، وهذا ما اثبتته معنوية المتغيرات حسب اختبار t-test المحتسبة والتي بلغت 2.72 وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية :

1.83 5% =

10%= 1.38

وعليه قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، ولاختبار المعنوية الاجمالية للنموذج حسب اختبار f المحتسبة والبالغة 7.39 نلاحظ انها اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 4.2 =5%، وعليه يتم الحكم على معنوية النموذج المقدر.

اما اختبار مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار DW، نلاحظ ان القيمة المحتسبة تقترب من خط المنتصف وحسب الاتي:

< 1.60 du= 1.32

وعليه فان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة ويقترب من 2، وبالتالي الحكم على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ثالثا: اثر الموجودات على ربحية المصرف التجاري

في هذه المرحلة سيتم اختبار المتغيرات النقدية لموجودات المصرف التجاري لبيان ايهما اكثر تأثيرا على ربحية المصرف التجاري للمدة قيد البحث، والتي تتمثل بالاستثمارات والنقدية وبعد اجراء تحليل الانحدار الخطي للنموذج تم التوصل الى :

The regression equation is:

$$\boldsymbol{Pe = 1.49_{(t=3.99)(p=0.04)} + 0.44\ log\ Mone_{(t=7.93)(p=0.00)} + 0.41\ log\ Invs_{(t=8.18)(p=0.00)}}$$

$$R^2 = 0.94 \qquad \overline{R}^2 = 0.92 \qquad F = 61.94 \qquad DW : 1.84$$

اشارت معلمات النموذج المقدر الى العلاقة الطردية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع وهي متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، الا ان الملفت للنظر هو درجة تأثير كلا المتغيرين في المتغير التابع والتي اتخذت نفس القوة، اي ان كلا المتغيرين يؤثران بالمتغير التابع عند تغيرهما وحدة واحدة – حسب قيمة المعلمات- وبالتالي فان المصرف التجاري مخير بين زيادة اي من المتغيرين على حساب الاخر فان النتيجة ستكون واحدة/ اما ما يتعلق بمعنوية النموذج فان اختبار t-test اشار الى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وذلك لتجاوز قيمة t* المحتسبة قيمتها الجدولية عند كافة مستويات المعنوية فقد بلغت 7.93 للمتغير الاول (النقدية)، فيما بلغت 8.18 للمتغير الثاني (الاستثمارات) الامر الذي يدل على معنوية النموذج المقدر، كذلك اظهر معامل التحديد R^2 القوة التفسيرية العالية لتأثير المتغيرات التوضيحية والتي اشارت الى 94% من تغيرات الأرباح تعود للمتغيرين قيد التحليل، في حين 6% تعود لمتغيرات اخرى مؤثرة في النموذج ولكن لم يتم التطرق اليها، وهذا ما اكده اختبار F المرافق لاختبار R^2 والذي اشار الى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وذلك لتجاوز القيمة المحتسبة البالغة 61.94 القيمة المحتسبة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي الحكم على معنوية كل النموذج المقدر.

وفيما يتعلق باختبار مشكلة الارتباط الذاتي اشارت القيمة المحتسبة للاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية وحسب الاتي:

الشكل(4) الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية

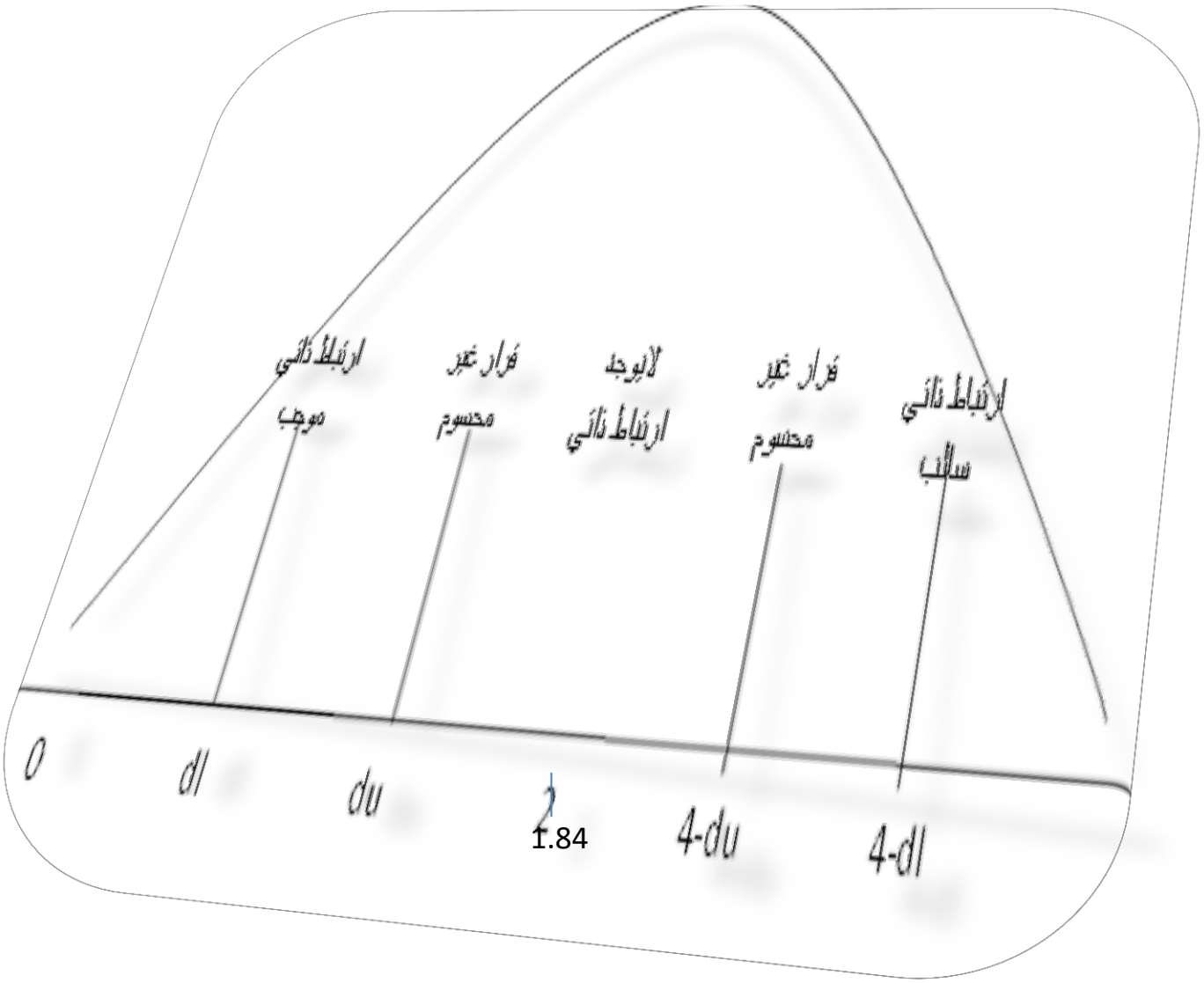

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تمتع المصرف التجاري بقدرة عالية في ادارة سيولته فيما يتعلق بجانب الموجودات انعكس ذلك على المنحنى التصاعدي لأجمالي الموجودات، في حين كانت النتائج مغايرة فيما يتعلق بإدارة المطلوبات والتي اتخذت مسارا تنازليا لاسيما منتصف سنوات العينة .

2- تدني جودة خدمة المصرف التجاري انعكس في انخفاض الرافعة المالية نتيجة ضعف السياسة الداخلية للبنك او لقيود اخرى كثيرة، ادت لانخفاض الرافعة المالية.

3- شكلت الاستثمارات الغالبية العظمى من اجمالي الموجودات وهو ما يعزي لإهمال ادارة جانب المطلوبات وبالتالي ابتعاد المصرف عن الصيرفة التجارية كثيرا وتحوله لمؤسسة استثمارية في موجودات اخرى.

4- اتخذت ربحية المصرف التجاري مسارا تصاعديا ويعزى ذلك لضخامة استثمارات المصرف، لا على اساس تحقيق ربحية لسياسته الائتمانية الجيدة.

5- جميع اختبارات النماذج القياسية المستخدمة معنوية عن مستوى دلالة 1%،5%، مما يدل على اثر المتغيرات التوضيحية في المتغير التابع (الربحية)، لاسيما اختبار R2 للنموذج الاول الذي اشار الى ارتفاع ربحية البنك بقوة تفسيرية عالية 100%، وهذا ما اشارت اليه الاشارة الطردية للمعلمة والتي اشارت الى ان تغير اجمالي الموجودات وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة ربحية المصرف بنفس المقدار.

6- اعتمد النموذج الخطي كأفضل تقدير بعد اجراء اختبارات عدة تربيعية وتكعيبية لبيان اثر الرافعة المالية في ربحية البنك والتي اتضح ان الرفع المالي ذو تأثير ضعيف بأجمالي الارباح وهو ما يدعم الجانب التحليلي للميزانية العمومية للبنك، وبالتالي فسر اختبار R2 ما نسبته 45% فقط من اجمالي التغيرات في المتغير التابع في حين 55% تعود لمتغيرات توضيحية اخرى لم يتم التطرق لها، وهذا ما اوضحته الاشارة السالبة لمعلمة النموذج والتي اوضحت ان تغير الرفع المالي 1% يؤدي الى تراجع ربحية المصرف بمقدار 24% فقط.

التوصيات

1- ضرورة الاعتماد على سياسة ائتمانية سليمة لتعظيم ربحية المصرف، من خلال تقديم مزيد من الخدمات التي من شأنها تجذب كمية اكبر من العملاء للبنك.

2- العمل على ايجاد امثليه في ادارة السيولة بين جانبي الموجودات والمطلوبات، كون الاعتماد المفرط على جانب الموجودات ربما يؤدي في نهاية المطاف عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات حلول الازمة .

3- اعادة استثمار الفوائض المالية المتحققة من الاستثمارات في توسيع نشاط المصرف .

المصادر

ابو حمد ، رضا صاحب .(2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله .(2002). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الأردن، عمان : دار وائل للطباعة والنشر .

الكروي ، بلال نوري سعيد .(2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين . المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد (24).

سيد الهواري .(1987). إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية . القاهرة : دار الجيل .

طارق طه .(1999). إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط، الإسكندرية .

الشديفات ، خلدون .(2000). إدارة وتحليل مالي، ط1 ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس .

كوتسويانيس .(1991). نظرية الاقتصاد القياسي . الموصل : مطبعة دار الحكمة .

الزغبي ، هيثم محمد .(2000) . الادارة والتحليل المالي، ط1 . الاردن : الفكر للنشر.

References

Monica Tulsian .(2014). Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) .

Kleopatranikolaou .(2009). liquidity (risk) concepts definition and intradacwor king paperserits, working paper no 1008/ February .

Bank of Jamaica, 1996,- www.boj.ory.im .